لا يوجد نص صريح حول الإجراء في قانون البلدية 2016/33

إشكالية قانونية تعترض كتاب «عدم التعاون» المقدم من بعض أعضاء «البلدي» ضد الأمين العام

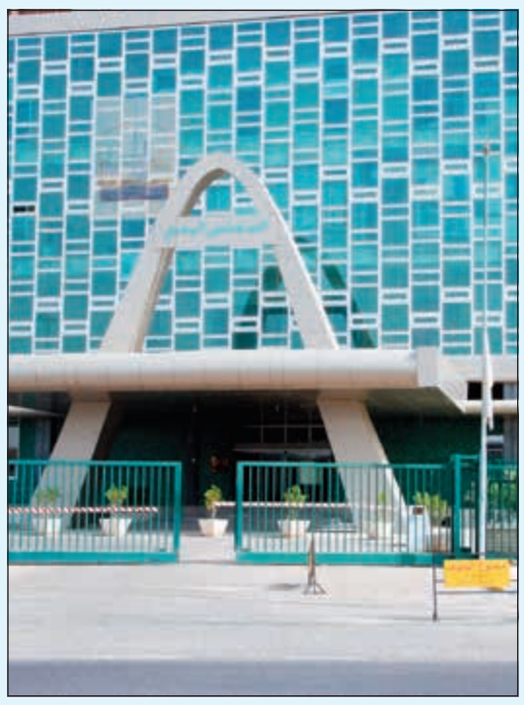

بداح العنزي

مع قرب انتهاء اجازة الأمين العام للمجلس البلدي يوسف الصقعبي والتي بدأت منذ 27 ديسمبر الماضي، يبدو ان هناك اشكالية قانونية تواجه المجلس البلدي بشأن كتاب عدم التعاون المقدم من عدد من الاعضاء ضد الامين العام للمجلس البلدي.

وفي هذا السياق، قالت مصادر لـ «الأنباء» ان الفيصل في هذه الاشكالية القانونية هو الاحتكام للقانون من قبل وزير الدولة لشؤون البلدية فيما يتعلق بتعيين وتسكين القياديين او تدويرهم خاصة ان «كتاب عدم التعاون» يعتبر سابقة جديدة وانه لا يوجد نص صريح بقانون البلدية 2016/33 حول هذا الاجراء.

واكدت المصادر ان قانون الخدمة المدنية والقواعد القانونية ذات الصلة اقرت بانه لا توجد عقوبة دون تحقيق وأنه لا يمكن اجراء أي آلية ضد الأمين العام في غياب اي تجاوزات ادارية أو مالية ودون لجنة تحقيق، كما ان قانون البلدية وحسب المادة 30 والتي تنص على ان «الأمين العام رئيسا للأمانة تحت اشراف رئيس المجلس البلدي وهو المسؤول الأول والمباشر عن شؤون الأمانة وموظفيها».

«المواشي» تطلب زيادة الأنشطة الاستثمارية لمسلخ العاصمة

طلبت شركة المواشي زيادة الأنشطة الاستثمارية المسموح بها بمسلخ العاصمة وعدم تحديد عدم التراخيص الممنوحة لتمكين الشركة من تأجير المحلات ودون تحديد النشاط.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة اسامة بودي في كتاب الى المجلس البلدي: ان شركة نقل وتجارة المواشي شركة مساهمة عامة كويتية تأسست في العام 1973 وتمتلك حكومة الكويت اكثر من 60٪ من رأسمالها، حيث تعمل الشركة على توفير الاغنام واللحوم في الكويت بانواعها الحي «الطازج» والمبرد، وكذلك بالمساهمة في تكوين مخزون استراتيجي والحفاظ على الامن الغذائي في البلاد، كما يتركز نشاط الشركة وعملها في نقل وتجارة واستيراد وبيع اللحوم الطازجة والمبردة، اضافة الى الصناعات الغذائية المرتبطة بها مثل المنتجات المجهزة والصناعات المساندة والمكملة لها مثل الاسمدة والاعلاف، ومع ان الشركة تعمل على اسس تجارية فانها تضع المصلحة العامة للبلاد والمتمركزة في توفير الامن الغذائي من اولوياتها.

وبالاشارة الى عقد الاستثمار المبرم مع وزارة المالية ادارة املاك الدولة برقم 1194 المؤرخ في 1997/1/5 وملحق العقد المؤرخ 2013/3/5 والذي تعاقدت بموجبه شركة نقل وتجارة المواشي على انشاء وانجاز وصيانة مشروع مسلخ وسوق الماشية المركزي بمحافظة العاصمة بمنطقة الري بمساحة اجمالية 94000م2 خصص منها مساحة تبلغ 2200م2 فقط لانشاء محلات تجارية من اجمالي المساحة الكلية للمسلخ، وقد بلغت التكلفة الاجمالية للمشروع ما يقارب السبعة عشر مليون دينار ناتجة عن تحمل الشركة لمبالغ مالية اضافية كبيرة قاربت ما نسبته 40٪ من قيمة المشروع الابتدائي بسبب تطبيق شروط ومتطلبات الهيئة العامة للبيئة.

من جهة اخرى، فقد تم تحديد انشطة المحلات التجارية ضمن الترخيص الصادر من البلدية بناء على قرار اللجنة المكلفة بالقيام باختصاصات المجلس البلدي رقم «ل.ق.م.ب /ث29 /2004/20/555 المتخذ بتاريخ 2004/11/21» والذي حدد الانشطة المسموح باضافتها بالمسالخ وعددها 19 نشاطا، كما قررت اللجنة تخصيص محل واحد فقط لكل نشاط.

وبعد ان تم تأجير المحلات الموجودة بالمسلخ على ضوء الانشطة المسموح بها بالقرار المشار اليه اعلاه، فوجئت الشركة بأن بعض الجهات المرتبطة بإصدار التراخيص ترفض الموافقة على منح تراخيص لبعض الانشطة الواردة بقرار اللجنة مثل:

1ـ رفض الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الترخيص لانشطة عيادة بيطرية او صيدلية بيطرية وذلك لوجود قرار لدى الهيئة منذ عام 2005 بعدم السماح بترخيص عيادات بيطرية او صيدلية بيطرية ضمن اسوار المسالخ.

2ـ رفض الهيئة العامة للبيئة الترخيص لنشاط مجرشة اعلاف.

3ـ عدم وجود ترخيص لدى وزارة التجارة والصناعة لنشاط «سدو».

يضاف الى ذلك وجود بعض الانشطة المصرح بها ليست ذات جدوى اقتصادية للمستثمر مثل مخبز ايراني ـ مسمكة ومن ثم لم يتقدم احد لاستئجار تلك المحلات ما ادى الى وجود عدد من المحلات الشاغرة.

ولما كانت المساحة المرخصة لبناء المحلات بالمسلخ هي 2200م2 وهي مساحة صغيرة ولا تتناسب مع المساحة الاجمالية للمشروع البالغة 94000م2 حيث توجد مساحات كبيرة شاغرة في ارض المشروع، كما ان المساحات المرخصة حاليا للمحلات التجارية لا تدر دخلا يغطي قيمة الاستثمارات التي انفقتها الشركة على انشاء المسلخ خلال مدة العقد الحالية.

وعليه، فان شركة نقل وتجارة المواشي تتقدم اليكم بالتكرم بالموافقة على توسيع الانشطة الاستثمارية المسموح بها في المشروع وعدم تحديد عدد التراخيص وفق المعمول به حاليا وهو ترخيص محل واحد فقط للنشاط بحيث يمكن للشركة تأجير المحلات دون تحديد نشاط معين او عدد محدد من المحلات.

مكتب المجلس يوصي بتنظيم عمل اللجان

أسامة العتيبي مترئسا اجتماع مكتب المجلس

انتهى اجتماع مكتب المجلس البلدي والذي عقد برئاسة اسامة العتيبي، الى اصدار العديد من التوصيات اهمها: ضرورة تنظيم عمل ادارة اللجان والجلسات من خلال وضع جدول زمني لسير المعاملات، والتأكيد على تطبيق وتفعيل هويات العمل لموظفي الأمانة العامة للمجلس البلدي، الموافقة على كتاب مدير الإدارة القانونية بشأن تفسير المادة 22 من قانون البلدية رقم 33 لسنة 2016، دعوة رئيس قطاع المشاريع الى اجتماع لمناقشة ومتابعة ما تم بخصوص مبنى المجلس البلدي الجديد، الاتفاق على مخاطبة وزارة الخارجية بخصوص مذكرة سفارة جمهورية قيرغيزيا لدى الكويت وذلك لتأجيل الزيارة لحين الوقت المناسب.

وبخصوص الاقتراح المقدم من الأعضاء عبدالله المحري، عبدالعزيز المعجل، محمد الرقيب، م.مها البغلي، حمد المدلج، مشعل الحمضان بشأن تحديد أولويات المجلس تم التوافق على الأولويات وحث اللجان المختصة بالعمل عليها مع إطلاع المجلس البلدي على هذه الخطوات، وتم الاطلاع على الكتاب المقدم من الأمين العام للمجلس البلدي بخصوص تقرير فريق العمل المشكل لتدقيق المعاملات.

وحول الكتاب المقدم من د.حسن كمال بشأن الالتزام في المدة الزمنية للمادة 22 من القانون رقم 33 لسنة 2016 تمت الموافقة، على أن يخطر رئيس اللجنة من أمين السر خلال 45 يوما وبعد 60 يوما يحال إلى الرئيس لإحالته للمجلس.

الكشف على 25 محلاً وتحرير 7 مخالفات في الفروانية

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الفروانية بتنفيذ جولة تفتيشية بمنطقة الفروانية على المحلات للتأكد من التزامها بلوائح ونظم البلدية الخاصة بلائحة المحلات والإعلانات، مشيرة إلى انه قد تم الكشف على 25 محلا خلال تلك الجولة. وفي هذا السياق، أوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ومدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بالوكالة بفرع بلدية المحافظة سعد سالم الخرينج أن الجولة التفتيشية التي نفذها المفتشون واستمرت لمدة ثلاث ساعات متواصلة على المحلات بمنطقة الفروانية أسفرت عن الكشف على 25 محلا وتحرير 7 مخالفات تمثلت في تحرير مخالفتين إقامة إعلان من دون ترخيص، مخالفة إضافة إعلان آخر من دون ترخيص و4 مخالفات إقامة إعلان بترخيص منته. ودعا الخرينج أصحاب المحلات التقيد باشتراطات ولوائح البلدية التي تضمنتها لائحة المحلات والإعلانات، مشيرا في هذا الخصوص إلى أن المفتشين والمفتشات التابعين للإدارة سيتصدون للتجاوزات والمخالفات باتخاذهم الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وذلك من خلال حملاتهم التفتيشية المفاجئة والمتواصلة، مؤكدا أنها ستشمل كل المناطق بالمحافظة، للتأكد من مدى التزام المحلات بتراخيص الإعلانات. ترأس الحملة مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ومدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بالوكالة سعد سالم الخرينج، وشارك فيها كل من رئيس قسم متابعة المخالفات عبدالرحمن الرشيدي، ومشرف النوبة (أ) بمركز الأندلس مفلح حمدان الرشيدي، وعدد من مفتشي الإدارة.

دليل الأطباء